

المراة والتهيئة العصرية

للمجتمع الجزائري

الطالبة: روابط أسماء، جامعة تلمسان

إشراف الأستاذ الدكتور محمد بشير، جامعة تلمسان

الملخص:

يعتبر التحول الاجتماعي في الجزائر نتيجة موضوعية لتهيئة المجتمع عصريةا بتدبير وتخطيط من السياسات العمومية عن طريق سياسة التصنيع، وتظهر صورة هذا التحول في تحول منصب المرأة بخروجها من المحيط المنزلي واتجاهها نحو الفضاء العمومي، فالتهيئة العصرية التي تبنتها السياسات العمومية تمثلت في استيراد شبكات قيمة وثقافية من منظومات متطورة ومتفوقة الأمر الذي أدى إلى ترغيب وتشجيع ظاهرة العمل للمرأة في المجتمع الجزائري، فأصبحت تتمتع بازدواجية في العمل داخل المنزل وخارج المنزل، لأن التهيئة العصرية تقر بعشوائية الجنس أي كونية الوظائف والأدوار.

الكلمات المفتاحية: التهيئة العصرية-التحول الاجتماعي-التصنيع.

Summary of the article:

The social transformation in Algeria is a result of an objective; that is the preparation a modern society community planned by the state through an industrialization policy. And a better example of this transformation is shown in the position of women to get out of home to the public space. This preparation of a modern society was adopted by the state following advanced countries systems. The situation that encourages the phenomenon of work inside and outside home is meant because the modern society believes in a worldwide human race and in universal roles and functions.

Key Words: preparation modern- transformation social- industrialization.

مقدمة: من الواضح والجلي لنا أن المساواة في الفرص بين الجنسين وإزالة عوامل التمييز بين الرجل والمرأة في مجالات البناء والإنتاج لم تعد اليوم مجرد شعارات نظرية، بل أصبحت أولويات تجمعها شروط التنمية والتقدم والحضارة، ويعد موضوع المرأة من الموضوعات التي شغلت الاهتمام الكبير وأسالت الخبر الكثير وأثارت الجدل الواسع لدى العام والخاص بين مؤيد ومعارض، وعليه فإن المرأة والرجل هما قطبا الإنسانية⁽¹⁾ ولا معنى لأحدهما بغير الآخر، لذلك هناك حاجة ماسة لمعالجة الشرخ الموجود بين الجنسين في الحصول على الفرص الاجتماعية لأن نصف المجتمع نساء وحتمية العصرية توجب أن يكن النسق في تسيير المجتمع من خلال عدمية التأويل الجنسي بالنسبة لشغل الوظائف، فقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال سنة: 1962 مرحلة انتقالية مهمة تمثلت في استيراد شبكة غربية محورها الأساسي هو التصنيع، فكانت المؤسسة الصناعية هي الوعاء التي قامت باحتواء هذا النموذج المتبني فظهرت المرأة كفعل انعكاسي اجتماعي للانتقال إلى الوجه العصري، فالمعيار الغربي المستورد قام بتعجيز المعيار الانثروبولوجي التقليدي الذي أعطى للمرأة الجزائرية صفات اكتسبتها باستحقاق مساوي للكفاءة التقنية عن طريق التعليم بتحصيلها لشهادات عليا.

لقد قامت الدولة الجزائرية ببناء مدارس في كل مجمع بشري الأمر الذي استلزم ضبط أفراد المجتمع بجدولة عصرية في تنشئتهم والذي يترجم حركة التحول العصري في المجتمع الجزائري، ففي مضمون المدرسة يبلغ التلميذ مهارات تقنية جديدة وقيم أدبية وتاريخية جديدة غير تلك المتداولة في المحيط الأسري، كما دخل الشعر والقصص الأدبي من أجل توسيع المخيال الجزائري إلى جماليات وفتيات حضرية يشاطر بها الدول المتقدمة أو تلك التي قامت السياسات العمومية بتبني نموذجها التنموي، وأقيمت هيئات تشديد حسب سلك التمدريس العمودي أو المسار التعليمي للفرد الابتدائي - المتوسط - الثانوي - الجامعي والمدارس العليا وحتى معاهد التكوين المهني من أجل تقريب تلك المعاهد والمؤسسات الأكاديمية بالعلوم الأساسية من الإنتاج مثل: إعادة تنظيم بعض الجامعات بحيث ترتبط بالصناعات الرئيسية من جهة ومن ناحية أخرى ساهم تخطيط البحث في ربط البحث ببعض المشاريع ذات الأهمية العلمية⁽²⁾ وتكملة لعملية التهيئة العصرية تم تشييد مؤسسات صناعية، فعلمية التصنيع تعد شرطا معترفا به في مجال التنمية والعصرية لأنها أدت إلى تحولات أساسية في البنية الاجتماعية.

1- تحديد المفاهيم الأساسية:

1-1- التهيئة العصرية: هي تلك العملية التي تقوم باستحداث المجتمع القديم، أو ذلك الاستحداث الذي يطرأ على أعراف أفراد المجتمع المضبوطة بالتقليدي كما يعتبر مفهوم التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية⁽³⁾.

إذن يمكن اعتبار العصرية عملية مقصودة غير عشوائية لأنها تحمل معنى التطور والتنمية، فالمجتمع الجديد هو ذلك المجتمع الذي له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم والتي ظهرت من جراء عوامل التخلف⁽⁴⁾.

فالهدف الأساسي من البحث عن ابتكار اجتماعي يتمشى والوضع الجديد هو الوصول بهذا المجتمع إلى مستوى اجتماعي، اقتصادي وثقافي يماثل المجتمعات المتفوقة ولو تنزيلا، لذلك لا بد على المجتمع الجديد توفير عوامل مادية وأرضيات ونماذج من السلوك لكي تتحقق إمكانية تلقي الفرد أوجه الابتكار الاجتماعي الراهن، لذلك تعد عملية استيراد أجهزة تشكيل مجتمعات العالم الثالث ليس بالضروري مطابق لثقافات هذه المجتمعات المتطورة، لأن حتمية الاستيراد تكمن في نجاعة هذه الأجهزة في استحداث أعراف أفراد المجتمع حيث يرى والت روستو: أن التطور يكون على مراحل تمر بها كل المجتمعات الإنسانية حسب العلاقة الموجودة بين الاستثمارات المادية والتهيئات المعنوية⁽⁵⁾، ففي عملية الانتشار الثقافي⁽⁶⁾ التي تبدأ من المجتمعات الأكثر تطورا وتنتقل إلى المجتمعات الأقل من حيث درجة التطور، تتداخل وتمتزج عناصر ومركبات منقولة من الثقافات العالمية مع العناصر والمركبات الداخلية للثقافة المحلية، مما يساعد على استمرار عملية تحول هذه المجتمعات المستوردة للشبكة المتفوقة.

1-2- التحول الاجتماعي: هو عملية الانتقال من وجه إلى وجه آخر ويحدث هذا الانتقال عند إسقاط شبكة قيمية لنموذج عصري ومتطور على نموذج متخلف أو في طريقه للتنمية،

وتتم عملية التحول الاجتماعي في المجتمعات المتبينة للنماذج العصرية عن طريق النظم والمؤسسات بأنواعها المختلفة، فالعناصر المادية للثقافة المتفوقة تنتقل بصورة سريعة في المجتمع الذي يعاني تخلفا وهذا يظهر بوضوح في عمليات تقبل الاختراعات التكنولوجية أو العلمية وغيرها من الابتكارات في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، وتبعاً لذلك فإن الحركات الاجتماعية أو الحركات الواسطة⁽⁷⁾ بمفهوم عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران هي القوة الهائلة المحفزة لعملية التحول الاجتماعي.

لذلك تعتبر الحركة الواسطة في المجتمعات المتبينة للنموذج المتطور بمثابة القاطرة التي تؤدي بذلك المجتمع للتقدم والتنمية في جميع المجالات من خلال: السياسات العمومية، المنظمات المدنية، النقابية، الحزبية والفكرية حيث تعتبر في مجملها حاملة لمبدأ الانتقال والتحول بإحداث حراك اجتماعي وخلق رابط اجتماعي جديد يتماشى والوضع الأخير، لأن الرابط الاجتماعي يمكن اعتباره نسق منظم للعلاقات ووسائل الضبط الاجتماعي التي تعمل على تماسك وتطور الأفراد والجماعات في مجتمع معين.

فالدور المنوط الذي تلعبه الحركة الاجتماعية يتمثل في حشر الجماهير وتحميلهم معنويات الهدف العصري الذي يدل على أن المرور من النمط التقليدي إلى النمط العصري في المجتمع مجسد ومبرمج اجتماعيا من أجل المرور إلى الهدف المنشود، وتظهر صورة هذا التعايش في المجتمع الجزائري في درجة تقبل أفراد المجتمع للنموذج العصري والمستورد من خلال قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة بدخول نمط علاقات إنتاج جديدة التي جسدها عملية التصنيع.

1-3- التصنيع: تتجلى عملية التصنيع بشكل واضح في الثورة الصناعية التي شهدتها المجتمعات الغربية، إذ تعدّ عملية التصنيع شرطا معترفا به في مجال التنمية لأنها أدت إلى تحولات كبرى للبنية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، فالتنمية أولا وأساسا عملية اقتصادية مرتبطة بتطوير نظام الإنتاج والعمل وحتى التعامل داخل الجماعة أو فضاء العمل أي يمكن أن تكون للتنمية القدرة على التحكم في مختلف العلاقات بين الأفراد.

فالصناعة نشأت أساسا من تطور معين لإنتاجية الأفراد وأدواتهم واكتشافهم للمواد الضرورية ومصادر طاقة جديدة تقوم عليها عملية التصنيع، التي فرضت تحويل علاقات الإنتاج من الإقطاعية

إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية، لأن الثورة الصناعية قامت بخلق طبقات اجتماعية جديدة أهمها الطبقة الوسطى في المجتمع الأوربي التي حطمت علاقات إنتاج المجتمع الإقطاعي وحلت محلها علاقات إنتاج المجتمع الرأسمالي⁽⁸⁾.

ومن هنا أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بترسيب الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على النشاط الزراعي إلى اقتصاد عصري قاعدته الصناعة الثقيلة بأسس مستوردة من الغرب لذلك ظهر ما يعرف باصطلاح الثورة الصناعية التي تهدف إلى تحويل كلي ومحو التخلف الاجتماعي الذي خلفه الاستعمار، فقد جاء في الميثاق الوطني في الصفحة 15 بأن: "إرادة التنمية تتطلب أكثر من مجرد انتهاج سياسة تصنيعية بل تقتضي القيام بثورة صناعية حقيقية ولا يمكن للثورة الصناعية أن تنحصر في التصنيع وحده بل إن مضمونه يتوقف على الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لأنه يندرج في مسيرة ثورية هي إحدى مقومات الثورة الصناعية"⁽⁹⁾ كما ترمي عملية التصنيع إلى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لأنها منطلق أساسي لعملية تحسين الإنتاج الذي يقتضي إعادة الإطارات المزودة بالمعارف والتجارب الضرورية لتمكين من تسيير الوحدات الإنتاجية ورفع تحسين الإنتاج وتكوين العمال فنيا بتمكينهم من التكيف مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة، فهذا الظرف المواتي لاستحداث منظومة المخيال الشعبي التقليدي بواسطة المؤسسة الصناعية التي تعتبر البذرة التي تساعد في نشر العصرية داخل المجتمع الجزائري.

2-التهيئة العصرية للمجتمع الجزائري: لقد تمت عملية التهيئة العصرية للمجتمع الجزائري من خلال عمليتان وهما عملية التعليم وعملية التصنيع.

2-1-عملية التعليم: أدت التهيئة العصرية للمجتمع الجزائري إلى تحول منصب المرأة التي كانت محصورة المهام والأدوار في المحيط المنزلي بموجب النموذج التقليدي وخروجها للفضاء العمومي بتأشيرة التعلم، فمن تدابير السياسات العمومية للتهيئة العصرية للمجتمع الجزائري تعميم التدريس لكلا الجنسين ذكور وإناث، فالدولة الجزائرية بادرت بعد الاستقلال بتطوير التعليم وتعميمه من أجل القضاء على الأمية التي بلغت آنذاك 85 بالمائة وذلك تحت سياسة الرئيس الراحل هواري بومدين، فقد اعتبرت أجهزة التدريس محورا أساسيا لتطوير المجتمع والأفراد كما سخرت لها أموال كبيرة من

ميزانية الدولة لتمكن هذه السياسة من إعطاء فرص متكافئة في التعليم بين الذكور والإناث على حد سواء.

فقد مرّ هذا الإدعاء الليبرالي إلى التمدرس بأشواط كبيرة ليصل إلى ما هو عليه في الوقت الراهن فنجد: أولا: دخول الذكور للمدارس كان نسبيا وأكبر من نسبة دخول الإناث، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مزاوله الدراسة في المدن عكس القرى، كما سجل تقبل متفاوت من طرف العائلات الجزائرية لفكرة التعليم آنذاك. ثانيا: حصر محور التعليم حسب السن والجنس من خلال ضبط المحور القيمي التقليدي آنذاك، فبعد سن البلوغ كانت الفتاة تُقصى من الدراسة لأن إنشاء أسرة بالنسبة لها كان يشكل في نظر المجتمع قيمة اجتماعية أفضل من إنهاء مشوارها التعليمي، دون أن ننسى حصر دور المرأة في زوجة وربة بيت جعل الكثير من الأولياء يرفضون فكرة الاختلاط في أماكن التمدرس واعتبار خروج الفتاة للتمدرس تصرف غير لائق والذي أحل بالمقياس التقليدي المعتمد لديهم، كما حُرم بعض الذكور من عملية التعليم بسبب حاجة الأولياء لليد العاملة في الفلاحة أو التجارة. ثالثا: ثم عقب المراحل السابقة الذكر مرحلة جديدة في تمثلات المجتمع الجزائري اتجاه المرأة والمتمثلة في كونه تحصيل الفتاة لشهادة معينة لكن يشترط عدم مزاولتها للعمل وإن تحتم أمر تشغيلها يشترط عدم مزاوله عملها في وسط ذكوري. رابعا: خلص الأمر إلى فض كل الأسباب التي دعت إلى عدم التعميم وأصبح خروج الفتاة للعمل أمر تلقائي وشرعي والبحث عن العمل بالنسبة للإناث أصبح مطلبا اجتماعيا.

فما هو ملاحظ أن شرعية المنهج الليبرالي كان من باب التيسيس للوصول للهدف الإجباري الذي خططت له السياسيات العمومية وهو عصرية المجتمع الجزائري وفرض التحول الاجتماعي من خلال زحف القيم العصرية وتراجع القيم التقليدية وبالتالي تحول منصب المرأة، فالمرأة خرجت للفضاء العمومي عن طريق التمدرس وهذا القياس المضبوط يقر على عدمية وجود تمييز جنسي أو حتى جغرافي فيما يخص عملية التمدرس.

بدأت البنية الاجتماعية الجزائرية تتحول من صفات إلى صفات أخرى وبموجب المرور من جيل إلى جيل آخر مماثل للتحويل من الأنشطة الفلاحية إلى الأنشطة الإدارية والخدماتية، ضاعفت الدولة

قوى المجتمع بالارتكاز على الإناث مثل الذكور هذه الموضوعية جعلت المجتمع متقبل للقيم الجديدة ويتأزم في الحرص على التوفيق خاصة في موضوع صيانة شرف الإناث الذي هو بمثابة شرف للأسرة.

ومع حدوث حراك اجتماعي متبنى من المخبر الغربي بدأت النساء الجزائريات يطالبن بحقوق مدنية تُفرغ العصبية الزوجية أو الأسرية من الهيمنة المطلقة خاصة تجريم العنف على المرأة، فلو تفحصنا تاريخ مكانة المرأة الجزائرية نجد أنها عانت الكثير من الويلات، ففي الفترة الاستعمارية مثلا كانت المرأة مضطهدة وكانت تعامل أشبه ما تكون بالسلعة وهذا راجع للأثر السلبي للاستعمار، لأن الاستعمار الفرنسي عُرف بقسوته على الأهالي وهم بدورهم ينقلون هذه القسوة نفسها إلى بيوتهم ويجاولوا أن يثبتوا وجودهم من خلال هيمنتهم على أسرهم، فقد سجلت مرحلة اندلاع الثورة التحريرية سنة: 1954 مشاركة فعلية للمرأة وذلك بتنازل الذكور للإناث وإيقاعهم وقناعتهم أن المرأة بذكائها وشجاعتها قادرة على الوقوف في وجه المستعمر وباستطاعتها حمل السلاح مثلها مثل الرجل، كما سجلت هذه المرحلة نوع من تساوي الفرص بين الذكور والإناث في الكفاح منذ الاستعمار والالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني فتقول الباحثة الجزائرية "بامية عابدة أديب": لقد برهنت الحرب حقا أنها كانت الفترة الذهبية في تاريخ المرأة الجزائرية إذ أنه في أعقاب الثورة ظهرت تغيرات مفاجئة شاملة وبعيدة المدى في وضعية المرأة.⁽¹⁰⁾

وبعد تحقق الاستقلال سنة: 1962 دخل أفراد المجتمع الجزائري مرحلة جديدة في ظل الفراغ المؤسساتي الذي شهدته الإدارات المعروفة باسم "مرحلة البناء والإنجاز" التي يمكن أن نقول أنها لا تقل صعوبة عن مرحلة الكفاح المسلح، وبطبيعة الحال أثرت هذه المرحلة على وضعية المرأة الجزائرية إذ تصف الكاتبة "هنسجوليت" ما مس وضعية المرحلة آنذاك بقولها: "أخيرا جاء الاستقلال وفرح الشعب بالنصر وأعيدت النساء إلى بيوتهن بعدما اعتقدت أن كفاحها سيمنحها حقوقها لكن سرعان ما خاب أملها⁽¹¹⁾."

لكن رغم كل هذا وذاك استطاعت المرأة من التسلل إلى الفضاء الخارجي لكي تصل إلى ما هي عليه اليوم فقد سجل التاريخ نضال المرأة الجزائرية، فالانطلاقة كانت على إثر نشاط احتجاجي قامت به مجموعة من نساء جزائريات يوم: 08 مارس 1979 المصادف لعيد المرأة العالمي، فقد

استغلت هذه المجموعة النسوية من جامعة الجزائر هذه الفرصة وإصدار أول نشرة لها تحت عنوان: "من أجل حقوق المرأة"، لكن سرعان ما تدخلت السلطة فقمعت هذه الحركة، كما صودرت جوازات سفر الطالبات والمعلمات فيم زج ببعضهن في السجن، وفي سنة: 1980 عقدت جمعية نسوية مكونة من مثقفين ومناضلين سياسيين ملتقى بوهران يدرس وضعية المرأة وقدموا انتقادات لمشروع الأسرة، حيث طالبن بإلغائه جذريا وبتاريخ 13 ديسمبر 1981، تم تنظيم تجمع نسوي انضمت إليه محاربات ثورة التحرير وخرجن للشارع تحت شعار: «لا خيانة لمبادئ الفاتح نوفمبر»، فطالبن من رئيس الجمهورية آنذاك "الشاذلي بن جديد"، سحب مشروع القانون الذي يتضمن تمييزا في حق المرأة واعتباره إجراء غير قانوني، لأن هذا القانون منعهن من مغادرة التراب الوطني ما لم يكن مرفقات برجل مثل: الزوج، الأخ، الأب أو أحد الأقارب وهو ما اعتبره قرارا تعسفيا (12).

لقد سجل الواقع المهني للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة تغيرا ملحوظا في المجتمع الحديث وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدمية التأويل الجنسي في شغل المناصب والأخذ بمبدأ الشهادة والكفاءة في تقلد 72.2 بالمئة من الوظائف، فحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة: 2014 أن عدد العمالة الجزائرية تقدر بنسبة 49.6 بالمئة نساء و 50.4 بالمئة رجال فما يشهده المجتمع الجزائري من دخول الإناث طور التمدرس واكتساح مجال العمل وتقلدها مناصب ريادية أدى ببلوغ المجتمع نقطة اللارجوع في التوفيق والتكليف في الفضاء العمومي لذلك ورد طرح الإشكال.

يعتبر التحول الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة على دخول المرأة عالم الشغل وهي عبارة عن فعل انعكاسي ناجم عن عملية التصنيع الذي مس المجتمع الغربي أما في الجزائر ورد التحول الاجتماعي من باب تحول منصب المرأة من المحيط المنزلي الذي كانت فيه مقصاة اجتماعيا من طرف الرجل حسب المقياس التقليدي وخروجها للفضاء العمومي حسب المقياس العصري عن طريق استحداث المجتمع باستيراد شبكات قيمية من حضارات متفوقة، الأمر الذي أدى إلى ائتلاف الذاتيات الجزائرية على هذا المقياس لأنه يحمل معنى التطور والرفاهية لأنه آتي بأموال، كما استطاعت المرأة الجزائرية إلغاء اللاجنسية، في شغل الوظائف بمعنى الكونية التي تعتمد على معايير الكفاءة والتكوين والخبرة.

2-3-عملية التصنيع: اختارت السياسات العمومية غداة الاستقلال المنهج الصناعي بالأسلوب الاشتراكي من أجل التطور وتأكّد هذا الاختيار في عدة موثيق فكانت الانطلاقة الأولى لهذا التبنى من ميثاق طرابلس سنة: 1962 الذي انعقد عن مؤتمر القيادة الجزائرية للثورة وصرّح هذا المؤتمر أن: " التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة الصناعات الأساسية الثقيلة لسدّ حاجات الفلاحة والصناعة وتنمية الاقتصاد الوطني في كافة مجالاته"⁽¹³⁾، فقد تطلعت الدولة الجزائرية إلى تغيير النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في عهد الاستعمار وبناء اقتصاد جزائري بمقومات جديدة لتحسين سريع وجذري لأوضاع الحياة الجمعية والفردية الشيء الذي عبر عنه الميثاق بأن: "انطلاق اقتصادنا يعتمد على تحقيق الانقلاب الشامل في النظم الراهنة"⁽¹⁴⁾، كما قام هذا المؤتمر بتوجيه اهتمامه نحو تطوير الصناعة التقليدية لإقامة صناعات صغيرة على المستوى المحلي وأشار هذا الميثاق بأن تتولى الدولة إدارة اقتصادها الوطني بنفسها وإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة.

وفي سنة 1964، صدر ميثاق الجزائر في المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 21 أبريل من نفس السنة، والذي طرح كيفية تنظيم الإنتاج الصناعي بنفس العبارات الواردة في ميثاق طرابلس أي أن الإنتاج مطروح في إطار المجتمع الاشتراكي وتحسين المستوى المادي مرتبط بتطوير الصناعة بواسطة الشركات الوطنية والمختلطة⁽¹⁵⁾، مما يعني أن هذا الميثاق قام بربط تنمية الاقتصاد الوطني باستحداث علاقات التنظيم والإنتاج بواسطة الشركات الوطنية والشركات المختلطة وإمكانية الدولة والشركات الوطنية الاشتراك مع رأس المال الأجنبي، فبموجب هذا الاشتراك وقعت عملية التأثير أو الاحتراق الثقافي من الجهة الغالبة على المغلوبة، فلا بد من تلبية متطلبات هذه الشراكة الأجنبية ولو على حساب الثقافة الأصلية في المجتمع الجزائري من أجل دفع عجلة التنمية وهو الأمر الذي صرح به الميثاق من خلال أن: "المصلحة العامة تقتضي توفير الشروط الملائمة لمساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية الوطنية"⁽¹⁶⁾.

لقد كانت بداية إسقاط النموذج الغربي في المجتمع الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي فقد كانت للجزائر المحتلة اقتصاد موجه كليا نحو الخارج ومصمم للاستجابة إلى حاجات فرنسا والأوروبيين من خلال الإستراتيجية التي اعتمدها الجنرال "دي غول" والمعروفة باسم: "مشروع قسنطينة"، تضمن المخطط إقامة مصنع الحديد والصلب بطاقة إنتاجية سنوية قدرها 400 ألف

طن بالحجار "عناية" في ظرف لا يتجاوز خمس سنوات ويستخدم هذا المركب الحديد المستخرج من منجم "الونزة" بولاية تبسة والتي اتخذتها الإدارة الفرنسية كمبادرة أخيرة ومتأخرة. أعلنت إدارة الاستعمار الفرنسي عن هذا المخطط في: 03 من شهر أكتوبر 1958 وقد قدرت المبالغ التي استلزمها هذا المشروع حوالي ألفي مليار فرنك فرنسي⁽¹⁷⁾، فهذه الحقيقة تتأكد لدينا عندما ننظر إلى تنمية أموال المشروع الموزعة على الميدان الزراعي والصناعي خلال خمس سنوات فالصناعة تأخذ 85 بالمئة بينما لا ينال الميدان الزراعي إلا 18 بالمئة⁽¹⁸⁾.

ويوضح "دي غول" مشروعه بقوله: "إن إنشاء مساكن لمليون نسمة ومنهج الزراعيين المسلمين 250.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وإحداث 400 ألف وظيفة جديدة وفي مجال التعليم فإن ارتياد المدارس خلال الفترة المذكورة سيشمل ثلثي البنات والبنين على أن عددهم في السنوات التالية سيفوق العدد الحالي، أما الأهداف الرسمية لمشروع قسنطينة فتمثلت في الآتي:

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5 بالمئة.
- تطوير الجزائر صناعيا من أجل القضاء على التخلف حتى تصبح قادرة على مسايرة العصر الحاضر.
- القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائريين والفرنسيين لضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيين والجزائريين.⁽¹⁹⁾

لكن ما يجدر بنا الإشارة إليه أن ما كانت الحكومة الفرنسية تقوم بترويقه لدى الرأي العام آنذاك هو أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل تحسين وضعه الاجتماعي تحت ظل الاستعمار، فبعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجأ "دي غول" إلى خطة جديدة لعله يحقق ما فشل فيه غيره من خلال خطة حكومته الجديدة لإصلاح ما أفسدته سابقتها، كما كان يهدف هذا المخطط إلى تعزيز الرأسمالية الفرنسية في الجزائر وإنشاء برجوازية أو طبقة من النخبة متعاطفة مع الإدارة الفرنسية ومن هنا يتبين أن الفرق الموجود في المستوى المعيشي عند الأوربيين والجزائريين سيتضخم عوضا أن يزول وسيجد الجزائريون أنفسهم عاجزين إلى الأبد من اللحاق بالأوربيين.

فبعد إعلان الاستقلال في جويلية 1962 وانتهاء الحرب ضد فرنسا غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم، فقد سُجلت هجرة: 50.000 إطار عالي 35.000 إطار متوسط و 100000 عامل موظف وقام صناع القرار آنذاك في الجزائر بسد الفراغ بالوسائل المتاحة لديهم وهي جدّ قليلة.

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي لما يقرب 85 بالمئة من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80 بالمئة من الواردات تأتي من فرنسا⁽²⁰⁾، فقامت باتخاذ أول إجراء وهو إعلان المعمرين دون مالك أو مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات في بلد لم يكن مؤهلا له سياسيا أو ماديا مما أدى إلى ظهور أزمة زراعية تقليدية بانتقال سكان الأرياف نحو المدن لسدّ الأماكن الشاغرة التي تركها المستعمر والرفض الجماعي لمهنة الفلاح، الظاهرة التي استلزمت الدراية والتحليل من طرف "بيار بورديو وعبد المالك سياد" عام: 1963 لأن هذه الظاهرة أدت إلى إثارة الجدل حول "الروح الفلاحية" والقطيعة بين الفلاح و الأرض⁽²¹⁾ لتحل محلها "الروح الصناعية".

في: 10 جويلية 1965 شرعت قيادة الرئيس الثاني للبلاد هواري بومدين الذي كان شغوبا بالمركزية والروح الصناعية لتحقيق التنمية كما قيل أنه أراد أن يجعل من الجزائر المستقلة "بروسيا المغرب"⁽²²⁾، عن طريق تبني نظرية الصناعات المصنعة المستوحاة من الاقتصاديين الفرنسيين: فرانسوا بيرو وجيرارد دوبيرنيس ويمكن اعتبار هذه النظرية تهيئة عصرية ومقياس مشكل لقضايا المجتمع.

إن هذا الاعتماد على النموذج الغربي وإسقاطه على الأرضية الجزائرية أصبح هو المرجعية العظمى لإستراتيجية التنمية في الجزائر وإقامة جهاز إداري ومؤسساتي مستورد كالشكل كلي. مما يعني أن هذه الأخيرة ليست منتجة لشكلها الكلي لأن هذه الهندسة تفرض مناصب وأدوار حديثة ومسايرة للنمط الجديد التي تجاهلت جانبيهم الانثروبولوجي في مجتمع متطلع للعصرنة ولو على حساب الوقت أو بوقت مختصر خصوصا الفترة التي قامت السياسات العمومية بتبني "عقود المفتاح في اليد" أين تقوم الدولة باستيراد تجهيزات المصنع وآلاته وحتى تشييد البناء ونقل

التكنولوجيا وتدريب العمال على تلك التجهيزات، فقد قدرت نسبة 67 بالمئة من المشاريع الصناعية خلال الفترة بين 1970-1973 أنجزت عن طريق عقود المفتاح في اليد وبنيت مصانع على ما يزيد عن 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الجيدة⁽²³⁾، وأدت هذه العقود كذلك إلى تغيير اللوحة الثقافية والاجتماعية في الجزائر تحولا عميقا.

3- المرأة في ثقافة المجتمع الجزائري:

إن أبرز ما يميز الثقافة الجزائرية هو تبلورها حول ازدواجية ثقافية واضحة أو نوعين من الثقافة وهما ثقافة أصيلة أو تقليدية وثقافة عصرية مصدرها الأساسي الحضارة الغربية. لذلك تعتبر الصناعات المصنعة ذلك المنهج الذي خطت به السياسات العمومية الجزائرية أشواطاً كبيرة في تنمية المجتمع ونسج رابط اجتماعي عصري، هذا الرابط أهّل إليه دخول كل المواطنين إناث وذكور ففي هذا الباب دخلت الجزائر في العصرية بوجود المرأة في المصنع بأي وجه كان فكانت النساء تدخلن كعاملات قاعديات حسب المعتقد في المهارات الأثوية حيث كن يشغلن الوظائف التي تستدعي الصبر وطول البال مثل: النسيج، التركيب الإلكتروني... الخ.

ولا أحد يفند أن خروج المرأة للعمل كان بسبب الوضع الإنساني التّخّتي⁽²⁴⁾، فحسب البحوث السوسيو تاريخية التي أقيمت حول المرأة تبين أن خروج المرأة للعمل جاء نتيجة نضال ونزاع المرأة الغربية فالأصل الجذري للمرأة الرائدة يكمن في تاريخ التحول الاجتماعي الغربي والتاريخ يتحول من خلال الأزمات فقد وصل المجتمع الغربي إلى قلب الموازين بين الرجل والمرأة حتى أكدت حقها في تقلّد المناصب القيادية فالتحول الاجتماعي إذن يقاس بالزمن ويمر بأحداث زمنية من خلال:

- قلب الموازين في بناء التراتبية من الذكور إلى الإناث

-العصرية تَقَرّ بعشوائية الجنس

فالإناث يسمون على الذكور في الأدوار والوظائف وذلك حسب المعامل المقوّي لهذه الظاهرة العصرية النّافية للتقليدي إذ نجد أن فئة الإناث تطغى على فئة الذكور في القطب المدرسي.

في الجزائر ومن باب التجربة السوسيو سياسية جاء العصري كمشكل تماما للحياة الاجتماعية والدليل أنه لا يوجد حزب حاليا يرفض التشكيلة العصرية للمجتمع الجزائري من خلال منح المرأة حقوقها، فهذه الخطوة تدل على تحول المنظومة الثقافية حقا مثل: الحق في التصويت، الحق في العمل، الحق في شغل الوظائف العسكرية والأمنية والحق في الخلع بموجب قانون الأسرة لسنة:2005.

أما ظهور المرأة الجزائرية في المحيط الصناعي هي فعل انعكاسي لوضع اجتماعي أي صورة تمثل انتقال المجتمع إلى الوجه العصري كما نجد أن النموذج العصري متقبل تأييدا من خلال الأسر على مستوى التغير بالأجيال أي الزمن، فالأولياء يصادقون على المنهج التحويلي ففي وقتنا الحالي مثلا: لا يوجد تمييز جنسي أو حتى جغرافي لعملية التمدرس.

والمرأة العاملة ظهرت في المجتمع كصفة مفاجئة والنضال يظهر في يومنا هذا على شكل نزاعات بين الذكور والإناث ليس في المصنع أو المؤسسة بل في المنزل عن طريق المقياس المرجعي التقليدي في التأويل حول سمو الذكر عن الأنثى وأصبحت المرأة تتنازل للغسيل والطبخ من أجل المصادقة على النموذج العصري أي ضمان تأشيرة الخروج من طرف الذكر أبا كان أو زوجا.

كذلك نجد أن الأسر الجزائرية في تأييد للمنهج التحويلي من خلال تقبلهم للعصرنة، فالعصرنة إذن مضبوطة زمنيا على مستوى الأجيال وعلى مستوى ضخامة المدينة فالعدد الكبير يعطينا نسج اجتماعي يختلف عن القرية المفعلة للنموذج التقليدي.

كما يمكن اعتبار نماذج التقليدي معبرة عن البؤس والشقاء واعتبار العصري مرتبط بالرفاهية وتسهيل الحياة المعاشة للمرأة، فالحياة في الريف تختلف عن الحياة في المدينة، لذلك يمكننا تقديم سلم لضبط الأدوار في محور الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الجديد أو العصري وهو كالآتي:

لدينا مجموعة من السلوكات الآنية في المجتمع الجزائري مثل: 1- التمدرس، . 2-الذهاب إلى فضاء العمل، 3-سياقة السيارة، 4-تناول وجبات غذائية في المطاعم، 5-الطبخ والغسيل...الخ

فمن خلال السلم نستلزم أن حياتنا وسلوكنا أصبحت مضبوطة بالعصري والتقليدي نوعا ما زال لأنه ليس بديل للعصري، فالتقليدي يعبر عن مفهوم الفوضى من خلال أننا نجد العصري مضائق من طرف التقليدي ومعطل لقيمه وبالتالي تعطيل التحول الاجتماعي، فثقافة المجتمع الجزائري تقوم على نماذج سلوكية مقبولة ونماذج سلوكية مرفوضة هذه النماذج قد تؤثر بالإيجاب أو بالسلب على عملية التنمية فإذا كانت هذه النماذج تتناسب مع ما تطرحه العصرية من تحديات للمجتمع فإن تأثيرها إيجابي بالضرورة خاصة إذا قطعت هذه العصرية مرحلة كبيرة من تطورها بحيث يمكن أن تتحول إلى واقع اجتماعي وثقافي جديد يتناقض مع الواقع الاجتماعي والثقافي القديم، ويدفع بالتالي إلى انزواء القيم القديمة المرتبطة بالواقع التقليدي وازدهار القيم الجديدة المرتبطة بالواقع العصري.

خاتمة:

تبدأ دراسة أي مجتمع بشري بصفة عامة بدراسة الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق ظواهر وعمليات هذا المجتمع، والتي تلعب دورا بارزا في تحديد مصير المجتمع في النهاية.

إن ظاهرة المرأة العاملة في التجربة الجزائرية للمؤسسات الصناعية حديثة العهد ناجمة عن تحول المجتمع الجزائري من منظومته التقليدية إلى منظومة مستوردة عصرية، فعصرية المجتمع الجزائري كان نتيجة تسطير وتخطيط للسياسات العمومية هذا التسطير أدى إلى تشكيل المجتمع الجزائري عصرية.

فالنتيجة المتحصل عليها عن هذا الوضع المسطر هي عبارة عن فعل انعكاسي تمثل في تنازل الذكر للمرأة بخروجها من المحيط المنزلي إلى الفضاء العمومي أين سمت فيه عن طريق الشهادة، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري باعتبار أن المجتمع لكي يستمر ويتطور لا يكفي أن تكون له أنماط معينة من العمل أو أشكال محددة من الثقافة، إنما في حاجة وقبل كل شيء إلى عمليات إعادة تنظيم ومراجعة هذا الحراك الاجتماعي لتحقيق تكامل أنساق النظم والحركات الاجتماعية مع نماذج السلوك والمعايير المستوردة من طرف السياسات العمومية، بهدف البحث عن مبادئ جديدة لضبط وتنظيم العناصر المتحولة في المجتمع الجزائري.

الهوامش:

- 1- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر سوريا، الطبعة: 4، سنة: 2006، الصفحة: 125.
- 2-g.Pevot, Expérience Algérienne, In Revue Canadienne L'économie-Québec, 1993, P: 167.
- 3- دلال ملحس، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة: 1، سنة: 2004، الصفحة: 53
- 4- دلال ملحس، المرجع السابق، الصفحة: 50
- 5- D.A Raostow ; A world of nations : problems of political modernization ; 494Washington institution ; 1967 p15 et A-F-K Organsky the stages of political development ; kmpf ; 1965 ;229 p
- 6- جمال مجدي حسنين، دراسات اجتماعية، دار المعرفة الجامعية مصر، بدون طبعة، سنة: 2006، الصفحة: 214
- 7- آلان توران، ترجمة: جورج سليمان، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، المنظمة العربية للنهضة لبنان، الطبعة: 1، سنة: 2001، الصفحة: 263
- 8- جمال مجدي حسنين، دراسات اجتماعية، دار المعرفة الجامعية مصر، بدون طبعة، سنة: 2006، الصفحة: 60
- 9- زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة: 2، سنة: 1987، الصفحة: 45
- 10- بامية عابد أديب، تطور الأدب القصصي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، سنة: 2005، الصفحة: 205
- 11- هنس جولبيت، ترجمة: إلياس مرقص، المرأة في العالم العربي، دار المعرفة، الطبعة: 1، سنة: 2008، الصفحة: 102
- 12- نقلا عن موقع: الديوان الوطني للإحصاءات (الجزائر)، سنة: 2015
- 13- زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة: 2، سنة: 1987، الصفحة: 36
- 14- زغدود علي، المرجع السابق، الصفحة: 34
- 15- زغدود علي، المرجع السابق، الصفحة: 39
- 16- زغدود علي، المرجع السابق، الصفحة: 42

المراة والتهيئة العصرية للمجتمع الجزائري ————— روابط أسماء

- 17- جمال الدين العويسات، ترجمة: الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بدون طبعة، سنة: 1986 الصفحة: 49.
- 18- جريدة المجاهد، العدد: 94، الصفحة: 03، سنة:
- 19 - أوزغيدى محمد الحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية، بدون طبعة، سنة: 1989، الصفحة: 144.
- 20- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة: 2، سنة: 1993، الصفحة: 22.
- 21- بنجامين ستورا، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 والهيئة العامة السورية للكتاب، الطبعة: 1 سنة: 2012، الصفحة: 12.
- 22- بنجامين ستورا، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، المرجع السابق، الصفحة: 41
- 23- بنجامين ستورا، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، المرجع السابق، الصفحة: 59
- 24- عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، دار الحدائثة، الطبعة: 1، سنة: 1983، الصفحة: 210